



## ملخص تنفيذي

# نظرة عامة على برامج الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من منظور الطفل والعدالة

أنا كارولينا ماشادو، شارلوت بيلو، فابيو فيراس سواريس ورافيل غورييرو أوسوريو  
(مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

هذا المنشور هو أحد مخرجات الاتفاق بين مركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونسيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل هو شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل من أجل تعزيز التعلم بين بلدان الجنوب في السياسات الاجتماعية. مركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل مرتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل ووزارة التخطيط والتنمية والميزانية والإدارة والمعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية التابع لحكومة البرازيل.

#### مساعدو البحث

أنا ديفيدسن  
أنا أسر  
بربرا برانكو  
كارولينا سكوت  
إيلينا كوهين  
فرناندو دامازيو  
لارا أكينو  
ياسمين شيفلر

#### منسقي البحث

أنا كارولينا ماشادو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
شارلوت بيلو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
فابيو فيراس سواريس (المعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
رافيل غويتورو أو سوريو (المعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

#### الباحثون

يونيس جوديفي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل – زميل الصندوق الألماني للتبادل الأكاديمي)  
إيمان حلمي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل – استشارية مستقلة)

جوانا مصطفي (المعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية)  
بيدرو أرودا (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
راكيل تيبالدي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
سيرجي سواريس (المعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية – ومركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل)  
ويسلي سيلفا (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

#### متطوعو الأمم المتحدة العاملين على الإنترنت

دورساف جيمس  
محمد أيمن  
سارة أبو الأسرار  
سوزان جكتر

#### صمم بواسطة فريق المنشورات بمركز السياسات الدولية من

أجل النمو الشامل:  
روبرتو أستورينو  
فلافيا أمارال  
روزا ماريا بانوث  
مانويل سالييس

#### الحقوق والتصاريح – جميع الحقوق محفوظة

يمكن نسخ النصوص والبيانات الواردة في هذا المنشور طالما يتم ذكر المصدر. ويمنع النسخ لأغراض تجارية. يقوم مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل بنشر نتائج أعماله الجارية لتشجيع تبادل الأفكار حول قضايا التنمية. وتوقع الأبحاث من الكتاب ويجب ذكرها وفقاً لذلك. النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي يعبر عنها هؤلاء الكتاب هي ليست بالضرورة تلك الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

المنشور متاح عبر هذا الرابط [www.ipcig.org](http://www.ipcig.org)

للحصول على معلومات أكثر حول منشورات مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل، الرجاء الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني [publications@ipc-undp.org](mailto:publications@ipc-undp.org)

سيتم توفير جميع ملفات البرامج المعروضة في هذا المنشور على منصة [socialprotection.org](http://socialprotection.org).

نيتنا هو الحفاظ على تحديث المعلومات وبالتالي نرحب بأي اقتراحات و-أو تصحيحات. يرجى التواصل مع

أنا كارولينا ماشادو على البريد الإلكتروني [anna.machado@ipc-undp.org](mailto:anna.machado@ipc-undp.org).

أو شارلوت بيلو على [charlotte.bilo@ipc-undp.org](mailto:charlotte.bilo@ipc-undp.org).

إذا كنت ترغب أو كنتي ترغب في تحديث أو تصحيح أو إضافة أي معلومات حول البرامج.

الطريقة المقترحة لذكر المنشور:

Machado, A. C., C. Bilo, F. V. Soares and R. G. Osorio. 2018. *Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens*. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Middle East and North Africa Regional Office

ISSN: 2526-0499

# نظرة عامة على برامج الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من منظور الطفل والعدالة

## شكر والتقدير

منشور نظرة عامة على برامج الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من منظور الطفل والعدالة هو الأول من سلسلة من أربعة منتجات حول الحماية الاجتماعية الغير قائمة عن الاشتراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يتم إنتاجها عبر شراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونيسيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التقرير يتكون من تحليل لمخزن من برامج الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات. ويستند التقرير إلى مراجعة شاملة للوثائق الحكومية الرسمية ومواقع الويب والتقارير والوثائق ذات الصلة التي تصدرها المنظمات الدولية والأبحاث الأكاديمية. كل الوثائق التي استخدمت تم سردها في قسم المراجع. وقد ساعدت مكاتب اليونيسيف القطرية في المنطقة على التحقق من صحة المعلومات وتحديث المعلومات على مستوى البرامج وقدمت بعض المعلومات السياقية التي ساهمت في التحليل الشامل بالإضافة إلى الملفات الخاصة بكل بلد مدرجة في التقرير.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لكل من آرثر فان ديسن وبثينة الإرياني من مكتب اليونيسيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تعليقاتهم ومقترحاتهم ودعمهم طوال فترة إعداد هذا التقرير. ونود أيضا أن نشكر فرق المكاتب القطرية ليونيسيف لمساهماتهم القيمة: الجزائر وجيبوتي ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وعمان ودولة فلسطين والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن. أخيراً، نحن ممتنون أيضا لجميع المشاركين في الحلقة الدراسية الشبكية التي كانت الأولى في سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية والتي عرضت فيها النتائج الرئيسية لهذا التقرير ونود أن نعرب عن شكرنا لفريق [socialprotection.org](http://socialprotection.org) الذين دعمونا في الإعداد له.

## الملخص التنفيذي

من خلال تعريف غايات أهداف التنمية المستدامة، أقرت البلدان بأهمية الحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفقر. وعلى وجه التحديد فإن الغاية 1.3 من هدف التنمية المستدامة 1، «القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان»، تدعو إلى تنفيذ نظم وتدابير للحماية الاجتماعية مناسبة وطنياً للجمع لتحقيق تغطية كبيرة للسكان الفقراء والضعفاء، بمن فيهم الأطفال بحلول عام 2030. ومن خلال تضمين مؤشرات وغايات خاصة بالأطفال، يحث هدف التنمية المستدامة 1 البلدان على وضع الأطفال في مركز جهودهم للحد من الفقر ويعزز الحاجة إلى تقييم مراعاة السياسات للطفل مما يحفز البلدان على إنتاج بيانات مصنفة وخاصة بالأطفال معنية بكل من الفقر وتغطية الحماية الاجتماعية.

إحتمالية أن يعيش الأطفال في البلدان النامية في أسر معيشية فقيرة فقر مدقع تزيد عن الضعف مقارنة بالبالغين. وهم يمثلون نصف المقدرين بـ 767 مليون نسمة من الذين يعيشون في فقر مدقع حول العالم رغم أنهم يمثلون فقط ثلث السكان (اليونيسيف والبنك الدولي 2016). وعلاوة على ذلك فإن تجربة الفقر لدى الأطفال تختلف عن تجربة الفقر لدى البالغين فهم ليسوا فقط أكثر عرضة لسوء التغذية والمرض والإيذاء، بل هم أيضاً أكثر اعتماداً على الإخريين للحصول على الدعم.

وقد وثقت مجموعة متزايدة من الأبحاث أهمية جعل برامج الحماية الاجتماعية أكثر استجابة للاحتياجات الخاصة بالأطفال. وفي الواقع، لا ينبغي بالضرورة أن تستهدف سياسات الحماية الاجتماعية الأطفال كي يستفيد منها الأطفال. فعلى سبيل المثال يمكن للأطفال أن يستفيدوا من الحماية الاجتماعية بوجود شخص يستفيد من نظام معاش في أسرهم. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي تصميم سياسات الحماية الاجتماعية إلى تعزيز التآزر مع الخدمات الأساسية الأخرى في مجالات الصحة والتغذية والتعليم، المساعدة على تحقيق أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الأبعاد المتعددة للحرمان الذي يواجهه الأطفال.

توفر هذه الدراسة نظرة فاحصة على الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يظل فقر الأطفال مصدر قلق بالغ الأهمية. فقد أظهرت دراسة حديثة أجريت في 11 بلد عربي أن واحد من كل أربعة أطفال يعاني من فقر حاد متعدد الأبعاد، مما يعنى حرمانهم من حقوقهم الأساسية في بعد أو أكثر من بعد من الأبعاد التالية: السكن اللائق، الرعاية الصحية، المياه الآمنة، الصرف الصحي، التغذية، التعليم الأساسي والوصول إلى المعلومات (جامعة الدول العربية، الإسكوا، اليونيسيف ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية 2017).

عادة ما تتميز الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاعتماد على الدعم المععم للغذاء والوقود ودعم المرافق ومخططات التأمين القائمة على الاشتراكات. ومع ذلك فإن هناك إجماع متنام على أن الدعم الغير مستهدف يفضل الغنى بشكل غير متكافئ وله أثر قليل على الحد من الفقر. وفي حين انه يوجد أنظمة تأمين اجتماعي لهؤلاء في الخدمة المدنية والذين يعملون في الوظائف الرسمية، إلا ان تلك الأنظمة توفر حماية محدودة للعمال خارج نطاق العمل الرسمي.

غالباً ما تستهدف مخططات الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات المجموعات الضعيفة بشكل خاص مثل هؤلاء الذين فقدوا القدرة على العمل بسبب الشيخوخة و/أو الإعاقة أو الأسر التي ليس لها عائل أو فقدت عائلها مثل الأيتام والأرامل والمطلقات أو حتى النساء الغير المتزوجات بعد أن وصلن لسن معين وينتج عن هذا تغطية منخفضة للعائلات الفقيرة والضعيفة العاملة ولديها أطفال.

وعلاوة على ذلك فإن هناك معرفة قليلة خاصة بتغطية الأطفال في تلك البرامج. غير أن هذه المعلومات هي حاسمة في تعزيز مراعاة الطفل في أنظمة الحماية الاجتماعية بحيث يمكنها أن تصل إلى جميع الأطفال الضعفاء والاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة بعمارهم.

في سياق تزايد عجزات الميزانية وضبط المالية العامة تقوم بلدان مثل تونس والمغرب ومصر وإيران والأردن واليمن والمملكة العربية السعودية بالتخلص تدريجياً أو التقليل من دعم المواد الغذائية والطاقة وإعادة تخصيص بعض من الأموال الموفرة إلى برامج التحويلات النقدية المستهدفة. من حيث المبدأ، هذه الإصلاحات توفر فرصة للاستثمار في الأطفال بإدخال مكونات مفقودة تراعى الأطفال في نظم الحماية الاجتماعية والتي من الممكن أن يكون لها آثار إيجابية على العديد من أبعاد رافاه الأطفال، بما في ذلك الصحة والتعليم والتغذية.

في ضوء هذه الخلفية، يقدم هذا التقرير نظرة عامة على برامج الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات التي تنفذ حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقدم تقديراً مبدئياً لنسبة الأطفال المشمولين بهذه البرامج، وهذا بدوره قد يساعد البلدان على إعداد التقارير بشأن هدف التنمية المستدامة 1.3 وتقييم سياساتهم.

وإجمالاً، تم مسح أكثر من 100 برنامج حماية اجتماعية غير قائم على الاشتراكات وتصنيفهم حسب الفئات التالية: برامج التحويلات النقدية والتحويلات العينية (المشروطة وغير المشروطة) وبرامج التغذية المدرسية وبرامج الأشغال العامة (النقد مقابل العمل) وبرامج الإعانات الرسوم التعليمية وخدمات الإسكان وبرامج تيسير الوصول للصحة (التأمين الصحي الغير قائم على الاشتراكات واستحقاقات الرعاية الصحية) وبرامج دعم الغذاء والطاقة.

وتنقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول يتكون من ملخص مختصر لفقر الأطفال والحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الفصل الأول)، نظرة عامة إقليمية على الخصائص الرئيسية لبرامج الحماية الاجتماعية الغير قائمة على الاشتراكات (الفصل الثاني) وتقدير نسبة الأطفال المشمولين في هذه البرامج عند توفر البيانات عن عدد المستفيدين (الفصل الثالث). الجزء الثاني يتكون من عشرين موجز قطري مفصل، يلخص كل منها السياق الاجتماعي والاقتصادي وأنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية الموجودة. ويتبع كل موجز قطري جدول به أهم المعلومات عن كل برنامج بما في ذلك الفئة المستهدفة وآليات الأستهداف وأعداد المستفيدين عند وجودها وخصائص التصميم المراعية للطفل فيها.

# النتائج الرئيسية

## الخصائص الرئيسية للبرامج في المنطقة

تعد برامج التحويلات النقدية الغير مشروطة أكثر أنواع برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات انتشاراً في المنطقة على الإطلاق (63). وتليها برامج التحويلات العينية الغير مشروطة (23) غالباً في شكل برامج توزيع أغذية. ويأتي دعم الغذاء والوقود كثالث أكثر نوع شيوياً (17). ويليه برامج التحويلات النقدية المشروطة وبرامج التغذية المدرسية (15 و 13 على التوالي). ويستهدف تصميم هذا الأخير الأطفال في سن المدرسة ولكن حتى التحويلات النقدية المشروطة تعطيم تغطية واسعة حيث أن العديد من برامج التحويلات النقدية المشروطة بها مشروطيات خاصة بالتسجيل أو حضور المدرسة. كما توفر العديد من البلدان التأمين الصحي الغير قائم على الاشتراكات (13) واستحقاقات رعاية صحية (12) وكذلك استحقاقات إسكان (12) للفقراء. ووجدت برامج النقد مقابل العمل (8) والإعفاء من الرسوم التعليمية (9) في القليل من البلدان.

الأستهداف الفئوي هو أكثر آليات الأستهداف شيوياً (111) بين البرامج التي تم مسحها. وهذه الآلية تستخدم عادة لتحديد الأسر التي ليس لها عائل من الذكور أو التي لا يستطيع أعضاؤها البالغون العمل -خاصة رب الأسرة المعيشية-، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأرامل. وكثيراً ما يستخدم اختبار الوسائل المباشرة لقياس مستوى الدخل (73) بالإضافة إلى الأستهداف الفئوي لتحديد الأسر المعيشية الفقيرة التي بها أفراد ينتمون للفئات المؤهلة. وقد تم مسح عدد أقل من البرامج التي تستخدم منهجيات اختبار الوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل لاختيار المستفيدين (15) وذلك على رغم من أن البرامج الأحدث تتحرك في هذا الاتجاه.

و غالباً ما تستهدف البرامج أكثر من مجموعة سكانية واحدة. معظم البرامج تستهدف الأسر المعيشية الفقيرة (99) في حين أن الأطفال هم ثاني أكثر الفئات المستهدفة انتشاراً (42). وجاء الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء في المرتبة الثالثة (35 لكل منهما) يليهم الأيتام (27).

## مميزات تراعى الأطفال في تصميم البرامج

كما يحقق التقرير فيما إذا كانت البرامج الممسوحة لها أي مميزات تراعى الأطفال في تصميمها. والتقرير يقوم بذلك عبر النظر في أوجه التآزر المحتملة مع قطاعات الصحة والتغذية والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك فإن التقرير يصنف البرامج التي تستهدف الأطفال صراحة من خلال عنصر واحد على الأقل من مكوناتها والبرامج التي تزيد مستويات منافعها مع عدد الأطفال أو عدد أفراد الأسرة على أنها برامج تراعى الأطفال. وتعتبر الخصائص المذكورة في هذا العمل غير حصرية حيث انه يمكن تصنيف البرامج ضمن أكثر من فئة واحدة. ووجد أنه على الأقل يوجد برنامج واحد في كل دولة ووجد أن أكثر من نصف البرامج التي تم مسحها (81) لها مميزات تراعى الأطفال في تصميمها.

## البرامج التي تستهدف الأطفال

حوالي نصف البرامج التي تستهدف الأطفال والأطفال ذوي الإعاقة أو الأيتام (68) هي برامج تحويلات نقدية (35). وعند النظر إلى الفئة العمرية المستهدفة يصبح من الواضح أن ما يقرب من نصف المخططات تستهدف (29) الأطفال في سن الدراسة فقط والتي تشمل عموماً برامج التغذية المدرسية وبرامج الإعفاء من الرسوم التعليمية وذلك بالإضافة إلى التحويلات المشروطة بحضور المدرسة أو التسجيل. ووجد أن هناك القليل جداً من البرامج التي تستهدف (10) الأطفال في عمر عمر ما قبل المدرسة.

## التعليم

يمكن أن تعزز برامج الحماية الاجتماعية حصول الأطفال على التعليم من خلال تحفيز الحضور المدرسي مباشرة عن طريق برامج التغذية المدرسية أو الإعفاء من الرسوم التعليمية أو جعل التحويلات مشروطة بالالتحاق بالمدرسة. وقد وجد التقرير أن جميع البلدان باستثناء أربع بلدان (البحرين والعراق وليبيا وسورية) لديها برامج حماية اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات تصنف على أنها تدعم الوصول إلى التعليم (37 في المجموع). وتميل برامج التغذية المدرسية إلى كونها أكبر البرامج وعادة ما تستهدف جميع الأطفال الملتحقين بالمدارس العامة، باستثناء بعض البلدان (مثل المغرب والسودان) التي تستخدم الأستهداف الجغرافي لمناطق مختارة ذات مستويات فقر أعلى أو مؤشرات تعليمية أقل. وعادة ما تستهدف إعانات الرسوم المدرسية مجموعة أصغر، مثل الأطفال من الأسر المعيشية المحرومة وهي برامج مرتبطة بالبلدان التي لا توفر تعليماً مجانياً في جميع المراحل التعليمية.

## التغذية

ويمكن لبرامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات المساعدة في معالجة سوء التغذية لدى الأطفال عن طريق تحسين مستويات استهلاك الأسر المعيشية من خلال التحويلات النقدية أو من خلال التحويلات المباشرة للأغذية. ومعظم ال 20 برنامج الذي تم تحديدهم على أنهم مرتبطون بالتغذية هي برامج تغذية مدرسية وخمس برامج تحويلات عينية تزود الأطفال بمواد غذائية محدودة. ورغم أن أكثر من نصف البلدان لديها على الأقل برنامج واحد يدعم وصول الأطفال إلى التغذية فإن أغلب هذه البرامج هي مخصصة للأطفال الذين يحضرون المدرسة وتستبعد الأطفال خارج المدرسة والأطفال في عمر ما قبل المدرسة. وكما توضح الأدلة أن أطفال دون سن الخمس سنوات معرضون بشكل خاص لسوء التغذية (انظر إلى جامعة الدول العربية، الإسكوا، اليونيسيف ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية (2017) ويعنى غياب برامج الحماية الاجتماعية التي تغطي هذه الفئة العمرية أنه مازال هناك مجال كبير لتحسين الروابط بين الحماية الاجتماعية والتدخلات التغذوية.

## الصحة

ومن بين البرامج التي تم تحديدها في هذا التقرير، كان التأمين الصحي الغير قائم على الاشتراكات وفوائد الرعاية الصحية الأكثر انتشاراً في المساهمة في تحسين الحالة الصحية للأطفال. وقد ركز المسح على تحديد البرامج التي لها عنصر واضح يتعلق بصحة الطفل، بما في ذلك التأمين ولكن أيضاً البرامج القائمة على التحويلات النقدية التي تحفز التحسين والفحوص الطبية المنتظمة من خلال مشروعات. وفي المجموع وجد أن 8 من الـ 20 بلد لها برامج تساعد بشكل صريح وصول الأطفال للخدمات الصحية (11 في المجموع). وعلى الرغم من الصحة هي أحد الأبعاد التي لا يزال الأطفال في العديد من بلدان المنطقة يواجهون مستويات عالية من الحرمان منها (أنظر إلى جامعة الدول العربية، الإسكوا، اليونيسيف ومبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية 2017)، فقد ظل الوصول للخدمات الصحية يشكل جزءاً صغيراً مقارنة بالمجالات الأخرى في برامج الحماية الاجتماعية.

## البرامج التي تزيد فيها مستويات المنافع بزيادة عدد الأسرة المعيشية

في حين أن مستويات المنافع في برامج التحويلات النقدية تختلف اختلافاً كبيراً عبر البرامج والبلدان، يمكن ملاحظة أنها غالباً ما تزيد وفقاً لحجم الأسرة المعيشية، وبدرجة أقل وفقاً لعمر الأطفال أو المرحلة التعليمية لهم. وبالمقارنة بين هذا النوع من البرامج والبرامج التي تدفع قيمة ثابتة لكل أسرة معيشية فإن هذه البرامج تصنف على أنها تراعى الأطفال في هذا المسح لأنها تأخذ بعين الاعتبار الانفاق الأعلى للعائلات الأكبر وكذلك الأطفال الأكبر. وفي 17 بلداً تم تحديد التحويلات النقدية التي تدفع فيها الإعانات لكل طفل أو التي يزيد فيها المنافع وفقاً لحجم الأسرة المعيشية 34 في المجموع وهي سمة سائدة في بلدان منطقة الخليج.

## نسبة الأطفال المشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقييم منافع برامج الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازال ممارسة ناشئة في المنطقة والقليل من هذه التقييمات -إن وجدت- ينظر في تغطية الأطفال في المراحل العمرية المختلفة (فان ديسمبر 2017). والبيانات الإدارية حول تغطية البرامج -خاصة تغطية الأطفال- من النادر أن تكون جاهزة لهذه النوعية من الدراسات.

ومع ذلك، يقدم التقرير منهجية تستند إلى المقارنة بين العدد الفعلي أو التقديري للأطفال المشمولين ببرامج معين و عدد الأطفال الفقراء في البلد. وتبين نتيجة الدراسة أن البرامج عادة لا تكون كبيرة بالقدر الكافي للوصول إلى جميع الأطفال الضعفاء. وحتى إذا كانت البرامج مستهدفة بشكل جيد جداً فإن يغطي أغلبهم -ولو نصف الأطفال الفقراء في البلد. وتدعو هذه النتيجة إلى وجود تقديرات لكل من الفقر متعدد الأبعاد والفقر النقدي عند الأطفال.

وبشكل عام فإن المخططات الغير نقدية التي تستهدف الأطفال في سن المدرسة (خاصة برامج التغذية المدرسية والبرامج التي توفر لوازم مدرسية بشكل عيني) لديها مستويات تغطية أكبر من أنواع المخططات الأخرى مثل برامج التحويلات النقدية. في العديد من البلدان، التعايش بين البرامج الصغيرة (مثل ما هو الحال في الأردن وإيران وغيرهم) يعني أن هناك تحدى أكبر من أجل ضمان وصول المنافع إلى الأطفال بدلاً من مجرد توسيع مخططات الحماية الاجتماعية القائمة وتجاهل التداخل الغير ضروري أو التناقص عن الحاجة إلى ضمان وصول البرامج التكميلية التي تنفذها وكالات مختلفة إلى نفس الطفل الضعيف. وهنا يكون وجود سجل واحد ومتكامل خطوة أساسية نحو توحيد البيانات الإدارية حول مخططات الحماية الاجتماعية القائمة.

## التوصيات

استناداً إلى نتائج هذه الدراسة والدراسات التي تمت مراجعتها، توضح التوصيات التالية كيف يمكن للحكومات وكذلك الباحثين والأشخاص المهتمين بالدفاع عن السياسات المساهمة في تعزيز الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجعلها أكثر مراعاة للأطفال.

- جمع وإتاحة بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن خاصة بجميع المستفيدين من البرامج من خلال المسوحات الأسرية الشاملة وكذلك قواعد البيانات الإدارية والسجلات الفردية المتكاملة.
- القيام بدراسات بشكل منتظم حول فقر الأطفال من أجل فهم أفضل للحرمان والضعف في مرحلة الطفولة.
- تعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي تراعى الطفل من خلال برامج تقييم متعمقة ومتعددة الوسائل، لا سيما فيما يتعلق بآثار الحماية الاجتماعية على الأطفال وعلى الأبعاد المختلفة لفقر الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك فإنه من المهم مشاركة الدلائل المستخرجة من تلك البرامج وخبرات التنفيذ المبتكرة في المنطقة.
- إعادة النظر في آليات الاستهداف: يلزم إجراء تحليل أكثر دقة للفئات المستهدفة من أجل فهم أفضل لكيفية تحسين آليات الاستهداف الحالية للوصول بشكل أفضل إلى الأطفال الضعفاء دون القيام باخطاء استبعاد غير مبررة.
- يجب مناقشة وجود إعانات لجميع الأطفال كخيار للسياسات حيث ان ذلك يساعد على تعزيز نهج قائم على الحقوق في الحماية الاجتماعية. ويمكن جعل الفوائد متاحة وعادلة لجميع الأسر التي لديها أطفال، خاصة عندما يقترن ذلك بالنظم الضريبية التقدمية وعندما يكون في سياق إصلاحات الدعم التي تدعو لوجود قاعدة كبيرة للمخصصات من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي بدلاً من الاستهداف المحدود.
- توسيع النظم الحالية. بالنظر إلى أن كثير من البرامج في المنطقة ليست كبيرة بالقدر الكافي للوصول إلى جميع الأطفال ذوي الفقر متعدد الأبعاد هناك حاجة قوية لتوسيعها -ولا سيما زيادة مخصصات الطفل أو العائلة- من أجل الوصول إلى كل الأطفال الضعفاء، خاصة أولئك الذين نقل أعمارهم عن 6 سنوات والذين يشكلون المجموعة العمرية الأكثر حرماناً من برامج حماية اجتماعية محددة.

- زيادة المساحة المالية للحماية الاجتماعية وذلك يعتمد على السياق القطري فعلى سبيل المثال يمكن التخلص التدريجي من الإعانات الغير عادلة وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال نظام تقدمى وتحسين الإيرادات من مصادر أخرى مثل الزكاة.
- الاستثمار في رأس المال البشرى والخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والإسكان. الحماية الاجتماعية وحدها لن تكون كافية لتحقيق التحول الاجتماعى.
- ربط برامج الحماية الاجتماعية الحالية بالتغذية والصحة والتعليم. يجب تعزيز المزيد من المخططات المرتبطة بالتغذية للنساء المرضعات والأطفال قبل سن المدرسة. وبالمثل، ينبغي تعزيز البرامج المتعلقة بالطفل وصحة الأم وتعزيز الوصول المتساوى إلى التعليم وتحفيز اكمال التعليم الابتدائى والثانوى ويجب أن يبقى ذلك الأمر في صميم جداول أعمال السياسات الحكومية من أجل ضمان تنمية عادلة للطفولة.
- التعاون وتبادل المعلومات عبر مختلف الوكالات المعنية، ليس فقط في مختلف الوزارات والمستويات الحكومية ولكن أيضاً مع الوكالات الدولية التي تعزز الحماية الاجتماعية في البلاد.
- بناء تدابير تستجيب للصدمة وخلق أنظمة شاملة وصامدة يمكنها الاستجابة بفاعلية في اوقات الازمات.
- تحسين المساعدة للأطفال المهاجرين والاجئين. حيث أن الأطفال على وجه الخصوص يتأثروا بالنزوح لأن نظم الحماية الوطنية غالباً ما تكون غير مفتوحة أو مستعدة لمساعدة الأطفال الأجانب للوصول لحقوقهم في الحماية الاجتماعية.
- من الممكن توحيد نظم الحماية الاجتماعية المراعية للطفل وذلك يتطلب تغيير في المنظور. الاصلاحات الأخيرة في الإنفاق الاجتماعى في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا يمثل فرصة حاسمة لتعزيز أنظمتهم وجعلها أكثر استعدادية لتلبية الحاجات الخاصة للأطفال في جميع مراحل حياتهم.





**International Policy Centre for Inclusive Growth**

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar  
70076-900 Brasília, DF - Brazil  
Telephone: +55 61 2105 5000

[ipc@ipc-undp.org](mailto:ipc@ipc-undp.org) • [www.ipc-undp.org](http://www.ipc-undp.org)